اقتصاد

هموم الناس بين «الشعب» و«الحكومة»

عباس: مطلوب تأمين السلع الأساسية بأسعار تتناسب مع دخل المواطنين

خميس: أعلم معاناة المواطنين.. لكننا متفائلون ولدينا خطط لتطوير العمل

الوطن

بدأت أمس أعمال الجلسة الأولى من الدورة العادية الثالثة للدور التشريعي الثاني لمجلس الشعب، برئاسة هدية عباس رئيسة المجلس، وحضور رئيس مجلس الوزراء عماد خميس وعدد من الوزراء.

من جانبها أكدت عباس أن الانتصارات التي حققها الجيش العربي السوري تتطلب من الجميع في السلطتين التشريعية والتنفيذية بذل المزيد من الجهود لمواكبة هذه الانتصارات وتحصينها بكل السبل «وخاصة أننا نواجه عدواً شرساً همجياً يحظى بدعم وتسليح من دول غربية وبتمويل خليجي سخي».

وأشارت إلى أن تحسين الوضع المعيشي للمواطن يعد أحد أهم عوامل صمود شعبنا وتدعيم انتصار جيشنا إلى جانب الاهتمام بعائلات الشهداء والجرحى والمفقودين والمهجرين ومحاربة الفساد ومحاسبة الفاسدين وتطوير الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين ومراقبة الأسواق والحد من ارتفاع الأسعار التي بدأت تلتهم مداخيل السوريين إلى حد كبير يجعل من رب الأسرة غير قادر على تأمين احتياجات أسرته الأساسية «الأمر الذي يتطلب تطوير منظومة مؤسسات التدخل الإيجابي وتقوية دورها وتفعيل الرقابة على الأسواق وضبط الأسعار وتأمين السلع الأساسية بأسعار مقبولة تتناسب مع مداخيل المواطنين».

وقالت: «إن جيشنا البطل الذي استطاع بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد إعادة الأمن والاستقرار إلى مدينة حلب ووادي بردى يواصل اليوم خوض معارك الحق ضد قتلة الإنسان والتاريخ في ميادين أخرى» مضيفة «نحن على ثقة بأننا منتصرون بعزيمة جيشنا وصمود شعبنا وبدعم أصدقائنا وحلفائنا الحقيقيين».

وختمت عباس «نبارك للوطن ولأهلنا في مدينة دمشق عودة مياه الفيجة إلى كل بيت فيها ونتوجه بالتحية للسواعد القابضة على الزناد وللشهداء الذين سالت دماؤهم من أجل أن تصل مياه الشرب إلى أبناء دمشق ولكل الشرفاء الذين كان لهم دور في إبرام عملية المصالحة والتسوية التي جنبت أبناءنا المدنيين المزيد من الأخطار».

حلول فورية

من جانبهم، طالب عدد من أعضاء المجلس، في مداخلاتهم، الحكومة بإيجاد حلول فورية تحد من معاناة المواطنين وتسهم في تعزيز صمودهم، موجهين انتقادات لأداء الحكومة ومؤسساتها فيما يتعلق بالواقع الخدمي والمعيشي في المحافظات وتردي واقع الكهرباء ومياه الشرب.

وقدم رئيس مجلس الوزراء عماد خميس عرضاً حول أداء الحكومة والواقع الاقتصادي والاجتماعي والخدمي معرباً عن تقديره لكل طروحات وتساؤلات أعضاء المجلس وقال: «إن الطروحات كانت حماسية ومرتفعة بشكل عام وتدل على المسؤولية الكبيرة التي يتمتع بها أعضاء المجلس في تحملهم لمسؤولياتهم تجاه معاناة المواطنين والواقع الصعب والتحديات الكبيرة في ظل الظروف الاستثنائية الصعبة التي تعيشها سورية».

وأوضح أن الحكومة مستمرة بكل ما تعني الكلمة من معنى في تأدية واجبها وأكثر وبآلية استثنائية انطلاقاً من بيانها الحكومي وخططها ومتابعة تنفيذها ومواكبتها المتغيرات التي توازت مع هذه الخطط التي وضعتها منذ أيامها الأولى.

وأضاف «إن العناوين التي تستخلص من طروحات أعضاء المجلس هي «أين خطط الحكومة وعملها وإستراتيجياتها وأداؤهـا وأنـه لم تظهر نتائج سبعة أشـهر من عمل الحكومة» مبيناً أن هناك «معاناة في الخدمات والكهرباء والمازوت والطاقة وهي من مفرزات الحرب وهناك خطط وإستراتيجيات واضحة موضوعة من قبل الحكومة ومن يمرد من أعضاء المجلس الاطلاع على آلية العمل الحكومي يمكنه زيارة أي وزارة والاطلاع على آلية عملها».

وأشار خميس إلى أن أربعة وزراء سيعرضون خلال الأسبوع الجاري أداء عمل وزاراتهم أمام مجلس الشعب مضيفاً «إنني أطلب من كل وزير شرح خطة وزارتـه ومتغيراتها أمام المجلس وعلى سبيل المثال فإننا وضعنا خطة بشأن وزارة النفط منذ الأيام الأولى لعمل الحكومة وآلية مواكبة التحديات والمتغيرات التي قد تحصل وأطلب حالياً من وزير النفط عرض خطته أمام المجلس والمتغيرات عليها».

> رئيس الحكومة: أطلب من كل وزير شرح خطة وزارته بكل وضوح «للشعب»

المسؤولية مشتركة

لفت إلى أن المواطن السوري عانى ويعاني من البرد ونقص الكهرباء والغلاء الكبير وتحديات الحرب التي تشن على سورية متسائلاً: «هل السبب وراء واقع التحديات الذي وصلنا إليها اليوم هو الحكومة والدولة.. ولماذا لا تكون هناك مسؤولية مشتركة وخاصة أن البعض قال أين هي خطط الحكومة فيما تحدث بعضهم عن آلية الحل مجدداً التأكيد على أن الحكومة ماضية في تنفيذ خططها بحذافيرها وضمن البيان الحكومي».

وبين أن الحل الأول لتذليل كل التحديات الموجودة هو القضاء على الإرهاب ومواكبة كل أبناء الوطن صفاً واحداً لانتصارات الجيش العربي السوري، موضحاً أن السبب الذي أدى إلى الواقع الصعب في سورية هو الحرب التي تشن عليها ويكفيها فخراً أنها انتصرت في هذه الحرب وستواصل تحقيق الانتصارات.

مؤكداً استمرار الحكومة أولا في «تنفيذ بيانها الحكومي وخططها والمشاريع النوعية التي من شأنها تعزيز التنمية والاقتصاد» وثانيا في «مواكبة تذليل التحديات التي تفرضها الحرب بشكل دائم».

وفيما يتعلق بما أشار إليه أعضاء المجلس حول ما وصفوه بالتراجع في عمل الحكومة بالنسبة للمياه والكهرباء والطاقة أكد رئيس مجلس الوزراء أن هناك تصاعداً في آلية العمل الحكومي مضيفاً.. «عندما تغيب المصادر الأساسية للمياه والطاقة عن مدينتي حلب ودمشق ويتم الاعتداء على أهم مصادر الطاقة في المنطقة الوسطى شرقي حمص وتستمر الدولة السورية بفضل الجيش العربي السوري بتقديم الخدمات فهذا لا يعد تراجعاً في عمل الحكومة».

نفط وكهرباء

بيّن رئيس مجلس الوزراء أن خسائر الحكومة من النفط في المنطقة الوسطى نحو ملياري ليرة سورية وأن تأمين الكهرباء خلال السنوات السابقة كان من خلال استيراد ٩٠٪ من المشتقات النفطية، من الدول الصديقة، بموجب اتفاقيات، والحكومة تدفع ٢٠٪ زيادة أسعار المشتقات النفطية بسبب العقوبات الاقتصادية.

مؤكداً أن الدولة لم تسدن من أي دولة مبالغ مادية، واعتمادها هو على القطاع المحلي. وفيما يخص أزمة الغاز أكد أنه سيتم الانتهاء منها بعد فترة ولن يكون هناك أي أزمة.

منوهاً بأن الزراعة والصناعة والتجارة هم حوامل الاقتصاد الوطني ودعائمه وبناء عليه تقوم وزارة الصناعة بتأهيل العديد من المعامل وستعود قريباً إلى الإنتاج خلال أيام لاسيما معمل البورسلان.

وفيما يخص الزراعة أشار إلى التعاقد على شراء مباقر.

وفيما يخص التجارة بيّن أنه تم إعداد خطط إستراتيجية لتطوير التصدير وتوسيع واقع الاستيراد. إضافة إلى الانتهاء من تفاقم القروض المتعثرة.

وأشار خميس إلى أن المجموعات الإرهابية توجه حقدها إلى قطاع الخدمات مستشهداً بما حدث مؤخراً في عين الفيجة، مشيراً إلى أن هناك خطة لعودة المياه إلى حلب شبيهة بخطة عودة مياه دمشق للاعتماد على الموارد المحلية.

وفيما يتعلق بمعالجة واقع النفط أشار خميس إلى أن الحكومة أبرمت منذ نحو ١٥ يوماً عقوداً بما يقارب ٢٠٠ مليار ليرة سورية لتأمين النفط، لأن تدفق هذه المادة من الدول الصديقة ما زال متوقفاً، لتعزيز استمرار التزويد بالمازوت والبنزين بشكل كامل والفيول الذي نقص في محطات توليد الكهرباء، مبيناً أن تنفيذ هذه العقود سيخضع لظروف العقوبات المفروضة على سورية وهو ما يمثل تحدياً كبيراً للحكومة.

وبيّن أن أمس شهد وصول أول ناقلة نفط إلى الموانئ السورية بهدف تعزيز متطلبات النفط بشكل نسبي وإلى جانب الانتصارات التي تحققها القوات المسلحة في شرق حمص وعند عودة حقول الغاز إلى واقع عملها فإن من شأن ذلك تعزيز واقع الكهرباء.

وعن موضوع الكهرباء في حلب أكد أنه يتم العمل على مد خط كهرباء إلى مدينة حلب بطول ١٧٠ كم إضافة إلى تنفيذ خط ٢٣٠ ك.ف بطول ٦ كم وبكلفة ٣٠٠ مليون ليرة من الراموسة إلى مركز مدينة حلب، كما أنه يتم العمل على تأمين مولدة لمدينة الصناعية بالشيخ نجار. وتحويل مبلغ ٧,٣٤ مليارات ليرة تعويض عن الأضرار التي لحقت بالممتلكات العامة والخاصة.

كلام حاسم في الفساد

تعهد خميس بأن آلية تطوير العمل الحكومي فيما يخص الفساد سيقفز قفزة نوعية «وليس هناك وزير يعمل على مدار ٢٤ ساعة ويأتيه ملف فساد ويسكت عنه، علماً أنني لست بصدد الدفاع عن أي من الوزراء لكن هذه حقيقة، وهذا لا يعفينا من تحمل المسؤولية».

وأضـاف: «اعتدت كرئيس حكومة على الصراحة في كل لقاءاتي الإعلامية، وأنا اعلم أن هناك تحديات ومعاناة وضغط على المواطن السوري، واتفق مع النواب بخصوص التحديات، لكننا متفائلون، فهناك خطط قادمة لتطوير آلية العمل».

مؤكداً أن الحكومة مجتمعة لن تتخلى عن مسؤوليتها «ونحن متفقون بأنه لن يكون هناك أي تصريح لا يمكن أن ننفذه على أرض الواقع».

وأشار إلى أن الحكومة وبتوجيه من السيد الرئيس تقوم باتباع آلية عمل لتطوير تأمين الخدمات لذوي الشهداء، حيث تم وضع خطة سريعة لتوظيف زوجة الشهيد ومنح راتب الشهيد الأعزب لوالده أو والدته، مشيراً إلى أن التعويضات المقدمة لذوي الشهداء تجاوزت ٤ مليارات ليرة سورية.

نواب: المماطلة التي يتذرع بها بعض الوزراء لا علاقة لها بالأزمة ومطلوب محاسبة المديرين الذين ساهموا في تفاقم هموم المواطن

الوطن

طالب بعض الأعضاء في مجلس الشعب بضرورة وجود محاسبة للفساد والفاسدين ومعاقبة المسيء للشعب والمواطن، والأهم مراقبة الأسواق والوقوف على أسباب الغلاء وارتفاع أسعار المواد الغذائية التي وصلت لمستويات غير مسبوقة، وتأمين المازوت والكهرباء.

كما أشار البعض إلى أن الروتين والمماطلة التي يتذرع بها الوزراء لا علاقة لها بالأزمة مطالبين بمحاسبة المديرين الذين ساهموا في تفاقم هموم المواطن.

وطالب النائب حمزة شاهين بضرورة تخصيص أراض من أملاك الدولة لذوي الشهداء للاستفادة منها، داعياً إلى أن يكون الاستملاك من الحكومة ضمن الأسعار الحالية وإلى تخصيص أماكن للسياحة الشعبية وتثبيت العاملين الوكلاء.

وأشار شاهين إلى الارتفاع الكبير لأسعار المواد الغذائية وخاصة المواد الأساسية مقترحاً بناء المؤسسات الاستهلاكية وخاصة عندما تتوافر الشروط. داعياً إلى إعفاء باصات النقل الداخلي داخل المدن من الرسوم الجمركية.

بدوره أكد النائب محمد حمشو أهمية حماية حرم نبع عين الفيجة وفق القانونين ١٠ لعام ١٩٨٩ ورقم ٣١ لعام ٢٠٠٥ اللذين ينصان على حماية المياه وحواملها وكذلك إزالة المخالفات والتعديات على حرم النبع ومجرى نهر بردى، متسائلاً: لماذا لا يسمح باستيراد المازوت للمستوردين وألا تكون للصناعيين فقط من أجل تلبية احتياجات السوق؟ داعياً إلى سن التشريعات اللازمة ولاسيما منها في المدن الصناعية والمناطق الحرة.

من جانبها دعت النائب نها جانيت إلى بذل الجهود لإعادة المياه إلى مدينة حلب وإيجاد حل حقيقي لمشكلة الكهرباء في المدينة، مؤكدة أهمية إيجاد آلية لضبط عمل الجمعيات الخيرية.

وتساءل النائب مجيب الدندن عن صحة ما يتم تداوله عن رفع التأمين الإلزامي السنوي للسيارات.

بدوره انتقد النائب باسل عيسى سوء الإدارة في محافظة طرطوس والانتقائية في المشاريع الخدمية وفقاً للأهواء الإداريـة ومصلحة بعض الأشخاص والتقصير في المحافظة، داعياً إلى عدم الحجز على منازل الشهداء بسبب اقتراضهم من المصـارف قروضاً سكنية لا تتجاوز قيمتها خمسمئة ألف ليرة سورية مطالبا بالتعويض على المزارعين الذين تضرروا بسبب موجة الصقيع التي مرت بها البلاد خلال الأيام الماضية.

ودعـا النائب حسن السلوم إلى ضرورة استلام الحبوب في محافظة الحسكة للحفاظ على هـذا المـخـزون الإسـتـراتـيـجي ودعم المشفى الوطني بالقامشلي بالمستلزمات والاحتياجات وتخصيص قسم للحروق فيها لتخفيف العبء عن المواطنين مطالبا بإجراء مسابقة لـدى مديرية اتصـالات الحسكة للحاجة الماسة للفئتين الأولى والثانية.

من جانبه أكد النائب سامر شيحا ضرورة الإسراع في بناء معمل العصائر في محافظة اللاذقية وتخصيص أرض من أجل إنشاء محطة توليد كهربائية في منطقة برج إسلام وتأمين الموارد المالية اللازمة لإنشاء مركز المعالجة المتكامل للنفايات الصلبة. لافتاً إلى ضرورة وضع الحلول المناسبة ومعالجة مخالفات البناء الجماعية مؤكداً أهمية إعفاء الفلاحين والمزارعين من غرامات القروض الزراعية وضرورة حل أزمة مادة المازوت في المحافظة وزيادة الكمية التي تقدم لها.

وتساءل النائب عصام نعيم عن إجـراءات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حيال الأهـداف الموضوعة من خـلال دمج مؤسسات التدخل الإيجابي باسم المؤسسة السورية للتجارة، داعياً أن تكون المؤسسة هي المستورد لاحتياجات المواطنين وألا تكون وسيطا بين التجار والمواطنين. مؤكداً أهمية إيجاد الأسس الصحيحة التي يجب أن تنفذ على أرض الواقع لاستقبال الموسم الزراعي المقبل بشكل يخدم الفلاح ويؤمن تسويق منتجه بشكل مريح مشدداً على أهمية حماية الحراج ومعاقبة كل من يعتدي عليها.

ورأى النائب محمد رعد أن أداء الحكومة كان ضعيفاً وهذا ليس انتقاداً وتقليلاً من شأن الأعمال التي قامت بها الحكومة، وقال: لماذا لا تتحول الجهود المضنية التي تبذل من الوزراء إلى إنجاز ينعكس على المواطنين؟. داعـياً إلى تسهيل إجـراءات المعـاملات للمواطنين والابتعاد عن المصلحة الشخصية والمصالح. مشـدداً على مكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين.

وتساءل النائب رفعت الحسين عن سبب وجود مادة المازوت بسعر ٤٠٠ ليرة سورية للتر في السـوق السـوداء وغـير موجود للمواطن بالسعر النظامي؟ داعياً إلى إيلاء الاهتمام بمحافظة القنيطرة والإسـراع في الخدمات بالبنى التحتية وتشغيل فرن حضر الآلي وتزويده بكل التجهيزات اللازمة.

أما النائب محمد العجي، فقد دعا إلى رفع مخصصات المحـروقـات لمحافظة حماة وتخفيف ساعات التقنين فيها، مؤكداً ضرورة وضـع سـدادات لأسطوانات الـغـاز في كل وحدات التعبئة منعا للسرقة وحل مشكلة مياه الشرب للمحافظة وريفها وإيلاء القطاع الـزراعـي اهتماماً أكبر وخاصة في منطقة الغاب وزيادة المشاريع الزراعية فيها وإقامة محلج للقطن فيها وافتتاح كلية الزراعة في السقيلبية وضرورة تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي للمزارعين في المحافظة.

وطـالـب الـنـائـب فيصل الخـوري بـزيـادة مخصصات مـادة المـازوت لمحافظة درعـا وبتأمين مستلزمات الإنتاج، متسائلا عن خطة الحكومة الزراعية. داعياً إلى زيادة حصص الكهرباء للمحافظة، والعمل على إعادة أبناء القرى والبلدات التي أعـاد الجيش العربي السوري الأمن والاستقرار إليها، مشيراً إلى أهمية إقامة القطاع العام للمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

أمـا النائب حمادة الحسن، فقد تطرق في مداخلته إلى المعاناة التي يعيشها المواطنون في محافظة دير الـزور بسبب الجرائم التي يرتكبها تنظيم داعش الإرهابي، مشيراً إلى ارتفاع الأسعار في المدينة، ومؤكدا أهمية زيادة حجم المساعدات للمدينة بأسرع وقت ممكن ووصولها وفق برنامج زمني محدد، مقترحاً زيادة الرواتب لأنها لا تتناسب مع الأسعار.

ودعا النائب أحمد الهلال إلى الاعتماد على البطاقة الذاتية كوثيقة نظامية وأساسية في معاملات العاملين الراغبين بالاستقالة أو الإحالة على التقاعد ممن لم يستطعوا الحصول على أضابيرهم، وعودة العاملين الذين أثبتت براءتهم بعد أن تم فصلهم، والإسراع في إيجاد تشريع من أجل الشهداء المدنيين وتأمين مقر جديد لمحافظة إدلب في محافظة حماة لأن الحالي بعيد جداً.

على حين دعا النائب موسى إبراهيم إلى معالجة صرف رواتب العاملين في مؤسسات الدولة في محافظة الرقة.

نواب يسألون:

- حمشو: لماذا لا يسمح للتجار باستيراد المازوت كما الصناعيين؟
- رعد: لماذا لا تتحول الجهود المضنية التي تبذل من الوزراء إلى إنجاز ينعكس على المواطنين؟
- الحسين: لماذا المازوت متوافر بـ٤٠٠ ليرة للتر في السوق السوداء وغير موجود للمواطن بالسعر النظامي؟